المؤسسات الاقتصادية الدولية أجمعت على نجاحها ضمن عدد محدود من دول العالم في تحقيق معدل نمو إيجابي خلال أزمة «كورونا»

نجاحات اقتصادية غير مسبوقة للحكومة المصرية في عهد الرئيس السيسي

- **للمرة الأولى في التاريخ نجحت مصر في تحويل الإنفاق من استهلاكي بالدرجة الأولى إلى إنتاجي لصالح بناء وتطوير البنية التحتية للدولة**
- **الحكومة تحاول للمرة الأولى في تاريخ مصر توفير تسجيل رقمي دقيق للعقارات والأراضي بما يساعد في حل مشكلة تآكل الرقعة الزراعية**

الإنجازات حاضرة في العاصمة الإدارية الجديدة

أسامة أبو السعود

شهدت مصر على مدار تاريخها العديد من التحديات والصراعات التي أسهمت بدرجة أو بأخرى في عرقلة مسيرة التنمية، وحرصت على التغلب عليها لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية، مستثمرة في ذلك تفردها بالموقع الجغرافي الأكثر تميزا في العالم، والذي لعب الدور الحيوي في عملية التنمية، ولعل ما مرت به مصر منذ عام 2011 إلى الآن خير دليل على ذلك، بعد أن تراكمت العديد من المشاكل الاقتصادية في مصر، ومع بزوغ رؤية جديدة لحسم تلك المشاكل بداية من عام 2013 وبرامج إصلاح اقتصادية تختلف كليا عما سبقها، حيث تركزت على معالجة أصول المشاكل والتهديدات إلى جانب العمل على إدراك المستقبل بكل أدواته.

ففي عهد الرئيس السيسي نجحت مصر بإرادة وتضحيات شعبها العظيم لأول مرة في تاريخها في تحويل الإنفاق من إنفاق استهلاكي بالدرجة الأولى إلى إنفاق إنتاجي لصالح بناء وتطوير البنية التحتية للدولة بالكامل (الطرق والكباري ـ استصلاح وزراعة مئات الآلاف من الأفدنة ـ توفير إسكان للفقراء ومتوسطي الدخل ـ إنشاء عاصمة إدارية جديدة ـ تطوير المصانع ـ تطوير العشوائيات...) ومواصلة إنتاج مشاريع إنتاجية عملاقة بمختلف المحافظات، ومواصلة برامج التحول إلى الحكومة الالكترونية، وبما يشير إلى وجود مخطط علمي مدروس لإقامة دولة عصرية بكل المقاييس لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وحرصا على النهوض بالاقتصاد الوطني، والارتقاء بالظروف المعيشية للمواطنين، قامت مصر بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي بدءا من عام 2017، حيث استهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الدعم لمستحقيه من الفئات الأكثر احتياجا، وقد أشارت تقارير صندوق النقد الدولي لتحسن الأوضاع الاقتصادية بمصر بشكل ملحوظ منذ بدء برنامج الإصلاح الذي ساعد على تحرير سعر الصرف، وتسارع معدلات النمو، وتقليص العجز الخارجي والمالي، وارتفاع الاحتياطي النقدي، في مقابل انخفاض معدلات البطالة لـ8,3٪ والتضخم، والذي يتوقع وصوله لأقل مستوياته نهاية العام المالي 2021/2020 وذلك مقارنة بمعدلات عام 2011، والاسترشاد بالمؤسسات الدولية المعنية بالشأن.

ورغم المؤشرات الإيجابية التي عكسها تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه على المدى القصير ظهرت بعض الأعباء المعيشية المترتبة على قرارات الدولة لرفع الدعم، ولكنها لم تؤثر على استقرار الوضع في الداخل في ضوء ثقة الشعب المصري في سياسات الحكومة الذي يعي أنها عنصر أساسي في عملية الإصلاح الاقتصادي والتي أوصى بها البنك الدولي، ويتم تنفيذها بالتعاون مع صندوق النقد. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع أسعار وسائل المواصلات في مصر، إلا أنها مازالت تعد ضمن أرخص دول العالم (0,5 دولار لتذكرة المترو على سبيل المثال)، رغم تكاليف التشغيل المرتفعة.

ومما لا شك فيه، فقد أثر تفشي جائحة «كورونا» المستجد على اقتصاديات العالم أجمع، إلا أنه ورغم الضغوط المترتبة على كل المشروعات القومية على موارد الدولة، إلا أن المؤسسات الاقتصادية الدولية قد أجمعت على نجاح مصر ـ ضمن عدد محدود من دول العالم ـ في تحقيق معدل نمو إيجابي خلال الأزمة، كما أن التحدي الذي واجه الحكومة هو كيفية الموازنة بين استمرار عملية التنمية، وامتصاص التحديات التي ظهرت على خلفية تلك الأزمة، حيث خصصت الحكومة المصرية مبالغ مالية كبيرة من الموازنة العامة لتطوير قطاعات الصحة، والتعليم، الى جانب الإعانات المالية لمساعدة العمالة اليومية والأسر الأشد تأثرا بأزمة فيروس «كورونا»، كما أشاد تقرير لمؤسسة «موديز» للتصنيف الائتماني صادر في سبتمبر 2020 بمؤشرات الجدارة الائتمانية لمصر، مانحا الاقتصاد المصري تقييم B2، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرا إلى أن رفع درجة التصنيف ترتبط بقدرة الدولية على تحمل الديون، وتقليل الاحتياجات التمويلية الإجمالية، والحفاظ على مستويات مرتفعة من احتياطي النقد الأجنبي، وأكد بنك «جولدمان ساكس» قدرة الاقتصاد المصري على تحمل التداعيات الاقتصادية لفيروس «كورونا»، مدللا على ذلك بعودة نحو 50٪ من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (حوالي 10 مليارات دولار) التي خرجت مع بداية أزمة فيروس «كورونا»، مبديا توقعات إيجابية حتى نهاية العام الحالي بشأن معدلات التضخم، وقوة الجنيه، فضلا عن تحقيق بعض التدفقات السياحية رغم أزمة «كورونا»، حيث أعلنت شركة «وايز إير» والتي تعد ثالث أكبر شركة طيران منخفضة التكاليف في أوروبا عن إعادة تسيير 3 رحلات أسبوعية بين ميلانو والإسكندرية، إلى جانب استئناف شركة الخطوط الجوية الملكية الهولندية رحلاتها إلى القاهرة بعد توقف دام 3 سنوات، كذا عودة الرحلات الجوية من روسيا وكازاخستان إلى مصر، مع تطبيق الحكومة الإجراءات الاحترازية المتفق عليها لاستقبال السائحين.

معالجة أوجه القصور

وركزت الحكومة المصرية خلال السنوات السابقة على معالجة أوجه القصور في مؤشرات الاقتصاد المصري، مدللا كذا المشاكل الاجتماعية الناتجة عنه، حيث نجحت في تحقيق تراجع بمعدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية عن شهر أغسطس 2020 ليصبح 3,4٪ مقابل 4,6٪ في يوليو 2020، ونحو 6,7٪ لنفس الشهر من العام الماضي، وذلك على خلفية استمرار انخفاض أسعار الطعام والشراب والحبوب ومنتجات غذائية أخرى.

تسجيل العقارات إلكترونياً

كما تحاول الحكومة لأول مرة في تاريخ مصر توفير تسجيل رقمي دقيق للعقارات، والأراضي الزراعية، بما يساعد في حل مشكلة تآكل الرقعة الزراعية، وتخفيف أزمة المرافق التي ترتبت على استغلال أحداث ثورة 2011 في التوسع العشوائي في البناء على الأراضي الزراعية.

وفي سياق آخر، فقد أعلنت الدولة المصرية استهدافها في القريب العاجل زيادة الاستثمارات الحكومية في العام المالي الحالي 2020/2021 بنحو 55٪ عن العام المالي السابق، ليصبح إجماليها حوالي 280 مليار جنيه (225 مليار جنيه ممولة من الموازنة العامة للدولة)، وتوجيه نحو 10٪ منها إلى مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي.

ولعل أحد أبرز النجاحات هو بزوغ منتدى غاز شرق المتوسط ككيان إقليمي للغاز الطبيعي ضم في عضويته دول الجوار والانطلاق به ليصبح كيانا دوليا يعزز من طموحات الشعوب والدول.

ولذلك، فقد وضحت أهمية العمل على الاستثمار في مشروعات البنية التحتية الحكومية العملاقة، خاصة المرتبط منها بقطاع التشييد والبناء، والتي تعد قاطرة النمو للاقتصاد المصري خلال فترة أزمة «كورونا»، حيث ساهمت بشكل رئيسي في تحقيق معدل نمو موجب بالعام المالي 2019/2020 بلغ 3,5٪، كما ساعدت في الحد من تسارع البطالة المصاحبة لتعطل استثمارات القطاع الخاص على خلفية الأزمة، حيث ارتفع معدل البطالة بنسبة طفيفة في الربع الثاني من عام 2020 (9,6٪ مقارنة بنحو 7,7٪ في الربع الأول من العام نفسه، وبزيادة 2,1٪ عن الفترة المناظرة من العام الماضي)، فضلا عن أن الإنفاق على تلك المشروعات ساهم في توفير سيولة نقدية داخل الأسواق لدفع حركة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فيشار أيضا الى تركيز الرئيس السيسي في أجندة عمله على الاستثمار في الإنسان المصري منذ إعادة انتخابه عام 2018، وهو ما تمت ترجمته على أرض الواقع باستثمار مقدرات الدولة خاصة لصالح قطاعي الصحة والتعليم، حيث ارتكز البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في فترته الحالية على هذين القطاعين، إضافة إلى استثمار إمكانات الهيئة الهندسية للقوات المسلحة لتنفيذ المشروعات القومية بالنظر لتمتعها بخبرات كبيرة، لاسيما الالتزام بالانتهاء من تلك المشروعات في التوقيتات المحددة، وبأقل تكاليف ممكنة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص وبشكل يضيف فرص عمل وخبرات للشباب المصري.

المؤسسة العسكرية وطنية

ولا يمكن إغفال الهجوم من بعض الدول والتيارات المناهضة للدولة المصرية حول دور المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية، وهو أمر يراد به باطل، نظرا لكون المؤسسة العسكرية في الأساس مؤسسة وطنية تتصف بالانضباط والقدرة على الإنجاز دون معوقات بيروقراطية، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى نجاح العديد من الدول في استثمار قدرات مؤسساتها العسكرية للنهوض الاقتصادي، ولعل النموذج الصيني هو خير دليل على ذلك، إلى جانب عمل المؤسسات كشركات خاصة تحكمها القوانين والقواعد المنظمة لعمل السوق.

وقولا أخيرا، فقد أثبت التاريخ المصري القديم والحديث أنه دائما ما يتم استهداف قوة الدولة المصرية الشاملة (اقتصاديا، وعسكريا، واجتماعيا) لمحاولة إنهاكها، وتشتيت الجهود الرامية لإعادة النفوذ المصري على الساحتين الاقليمية والدولية، حيث يتم خلال المرحلة الحالية (القرن الـ21) الترصد لمصر من خلال حملات انتقامية ولكنها غير عسكرية، فقد اعتادت مصر في الحقبة الحالية منذ عام 2011 على انتهاج الدول المناوئة حملات إعلامية مسعورة ضد تقدمها وازدهارها والتفاف الشعب حول القيادة المصرية، سواء في وسائل الإعلام الأجنبية، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت إحدى أدوات التأثير على الرأي العام، ذات الميول والتوجهات السياسية الموجهة لصالح طرف على حساب الآخر لتمرير صورة ذهنية سلبية عن مصر لدى المواطن المصري والمجتمع الدولي، ومن ثم تكبيل الحكومة المصرية وإرهاقها في محاولات لتصحيح أي ادعاءات من شأنها التأثير على حقيقة الأوضاع في الداخل المصري.

ورغم كل التحديات والصعوبات، ومحاولات الهدم والتخريب والتحريض التي تقوم بها عناصر، وحكومات، وتنظيمات وقوى إرهابية لمحاولة عرقلة مضي الدولة المصرية قدما في مسار البناء والتعمير، والارتقاء بحياة المواطنين، إلا أن عناية الله التي حفظت أرض مصر عبر الزمان عهدا من الخالق التي تنص عليها اسما في كتبه السماوية، وحكمة القيادة السياسية، ووعي الشعب المصري تمثل جميعا حائط صد منيع أمام قوى الشر والظلام، وستحيا مصر، وشعبها دائما دولة شامخة، مستقرة، رغم كيد الكائدين.

«في نهاية الشهر سيتاح تقديم الخدمات من خلال المحمول كما يتم تقديمها في المراكز التكنولوجية ومكاتب البريد»

إطلاق 72 خدمة رقمية بنهاية 2020 وتصل إلى 550 في 2023

رئيس الوزراء المصري د.مصطفى مدبولي يترأس اجتماع الحكومة لاستعراض منصة مصر الرقمية

القاهرة ـ هالة عمران

عقد د.مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا لاستعراض «منصة مصر الرقمية» في صورتها الحالية misr.gov.eg والتعرف على الخدمات التي تؤدى من خلالها على مستوى الجمهورية.

وثمن رئيس الوزراء في مستهل الاجتماع الذي حضره عدد من الوزراء والمسؤولين الجهود التي تضافرت لإنتاج هذا المخرج الرقمي المميز، الذي يحقق هدف ميكنة الخدمات الحكومية، وبالتالي التخلص تدريجيا من أعباء وروتين التعامل الورقي بين الجهات الحكومية، ذلك فضلا عن التوسع في منظومة الدفع الإلكتروني والتي تحقق الشمول المالي، هذا إلى جانب تخفيض زمن أداء الخدمة الأمر الذي يخدم في نهاية الأمر المواطن طالب الخدمة وهو أساس كل خطة مستقبلية.

وتقدم د.عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالشكر إلى الوزراء والمسئولين المعنيين، لتعاونهم الواضح طوال فترة هذا المشروع، حتى تم الإطلاق التجريبي لمنصة مصر الرقمية في 20 يوليو الماضي لـ 34 خدمة، لافتا إلى أنه يتم التخطيط لاستكمال إطلاق 72 خدمة بنهاية عام 2020، في الأحوال المدنية، والإسكان، والسجل العقاري، والتأمين الصحي، وغيرها.

وأكد الوزير أن «منصة مصر الرقمية» misr.gov.eg تستهدف ميكنة دورات وقواعد العمل، وإنشاء قواعد البيانات والربط البيني مع كافة جهات الدولة، والتوسع في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، لافتا إلى أن هذا المشروع الرقمي المميز، تمكن في عام 2020 من إضافة 72 خدمة على مرحلتين، كما يستهدف إضافة 210 خدمات جديدة في عام 2021 بينها خدمات للشركات والمنشآت الاقتصادية، كما تستهدف في عام 2022 إضافة 170 خدمة جديدة، ثم 98 خدمة في 2023، ليصل إجمالي الخدمات التي تقدمها المنصة إلى 550 خدمة.

وأكد وزير الاتصالات خلال الاجتماع، أن الخدمات تقدم حاليا من خلال البوابة، وبنهاية الشهر سيتاح تقديمها من خلال الهاتف المحمول، كما يتم تقديمها في المراكز التكنولوجية، وكذا مكاتب البريد، بالإضافة إلى الخطوط الساخنة المخصصة لتقديم الخدمات.

من جانبه، أكد وزير التموين خلال الاجتماع، ضرورة التوسع في استخدام المراكز التكنولوجية بالجهات الحكومية لتقديم الخدمة الإلكترونية للمواطنين من خلال بوابة مصر الرقمية، لافتا إلى أن تجربة بورسعيد نموذج ناجح بعد تطوير مكاتب ومراكز خدمة المواطنين بها وميكنتها.

وتوجه النائب العام خلال الاجتماع بالشكر لوزارة الاتصالات على جهدها لإيجاد هذه المنظومة القيمة، مشيرا إلى أنه يتم العمل على تطبيق «منظومة مصر الرقمية» والعمل على نشر هذا الفكر في النيابات العامة، وميكنة كل التحقيقات، وكذا تفعيل سياسة التحول الرقمي لإنفاذ القانون خلال العام القضائي 2020/2019.

وأوضح النائب العام أنه تم تنفيذ برنامج «العدالة الجنائية» والذي أسهم في الربط الإلكتروني بين النيابات، وحاليا يتم التعامل بشكل إلكتروني بالكامل، كما تم فتح العرائض الإلكترونية أو الشكوى أو التظلم الإلكتروني للنائب العام عبر البوابة الإلكترونية لكل مواطن، ويتم إرسال رسالة على هاتفه المحمول له بما يتم في عريضته أو شكواه أو تظلمه.

وأضاف أنه سيتم إطلاق تطبيقات تساعد المواطنين، منها منظومة طلبات المواطنين، والتي تساعد المواطن أو المحامي للحصول على طلباته، لافتا إلى أن كل خدمات نيابة المرور حاليا رقمية، كما يتم حاليا أيضا التنسيق مع وزارة الاتصالات بشأن الخدمات الأخرى مثل بيانات وثائق الأسرة وغيرها.

المالية: مشروع للتأمين على ممتلكات الحكومة قريباً.. والبداية بالعاصمة الإدارية

القاهرة ـ ناهد إمام

أكد د.محمد معيط، وزير المالية أن الوزارة ستتبنى مشروع التأمين على ممتلكات الحكومة خلال الفترة المقبلة، وستكون البداية بالمشروعات الحديثة الإنشاء مثل العاصمة الإدارية ومن بعدها باقي الممتلكات تدريجيا، وذلك ردا على سؤال أحد المشاركين بمؤتمر التأمين الطبي.

وأشار معيط في تصريحات صحافية خلال مؤتمر التأمين الطبي إلى وجود لجنة مختصة بهذا المشروع تولى رئاستها قبل توليه الوزارة بتوجيه رئاسي وانتهت إلى طرح نموذج لبداية التأمين على ممتلكات الحكومة وخلال الفترة القادمة سيتولى إعادة طرح هذا المشروع وعرضه على مجلس الوزراء.

حدائق العاصمة.. أول مدينة جديدة بجوار العاصمة الإدارية

القاهرة ـ ناهد إمام ووكالات

قررت وزارة الإسكان المصرية إنشاء أول مدينة جديدة، بجوار العاصمة الإدارية، على مساحة 29 ألف فدان، وتتضمن مشروعات سكنية لكل الشرائح، وتوفر الفرصة لكل الراغبين في العمل داخل العاصمة الإدارية من صغار الموظفين، لكي يقطنوا بجوار عملهم.

وتم إطلاق اسم «حدائق العاصمة» عليها، وتبعد عن العاصمة الإدارية الجديدة بنحو 10 دقائق فقط.

وفيما يلي أبرز المعلومات عن حدائق العاصمة التي نشرتها «الوطن» المصرية:

1 ـ الإعلان قريبا عن صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المدينة الجديدة، حيث تم بدء تنفيذ مرافق المرحلة الأولى لمدينة حدائق العاصمة، ومن المقرر تغذيتها بالمياه والكهرباء من محطات المياه والكهرباء الموجودة بمدينة بدر، نظرا لقرب المدينة الجديدة من مدينة بدر، واعتبرها امتدادا طبيعيا لمدينة بدر.

2 ـ تم بدء التنفيذ بمشروع الإسكان الاجتماعي، لتوفير نحو 30 ألف وحدة سكنية، موزعة على 1194 عمارة، بتكلفة 7,5 مليارات جنيه، وبلغت نسبة التنفيذ حوالي 45٪، ومن المقرر الانتهاء منها في شهر يوليو المقبل 2021، لتكون جاهزة لاستقبال راغبي السكن بجوار العاصمة الإدارية الجديدة، باعتبارها أكبر سوق عمل خلال الفترة القليلة المقبلة.

3 ـ من المتوقع أن تقوم وزارة الإسكان بتخصيص العمارات للوزارات، بحيث تحصل كل وزارة على عدد معين من العمارات مجاورة لبعضها بعضا، على أن تقوم كل وزارة بتحديد الطريقة المناسبة لتخصيص الوحدات لموظفيها، على ألا يزيد متوسط قيمة الوحدة عن 400 ألف جنيه، وهو ما يعني أن وزارة الإسكان، خصصت هذه الوحدات للوزارات بسعر التكلفة.

3965 مرشحاً فردياً يخوضون انتخابات البرلمان بدلاً من 4032

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

كشفت القائمة النهائية للمرشحين في انتخابات مجلس النواب بالنظام الفردي، عن تقليص عدد المرشحين التي سبق وتم الإعلان عنها في 5 أكتوبر من 4032 مرشحا إلى 3965 مرشحا، حيث نقص عدد المرشحين بنحو 67 مرشحا.

وتسببت التنازلات التي تقدم بها المرشحون الذين أعلنت أسماؤهم في القائمة النهائية إلى نقص العدد، حيث أعلن 67 مرشحا انسحابهم من السباق الانتخابي مبكرا وتقدموا بتنازلات لمرشحين آخرين في دوائرهم الانتخابية.

يذكر أن عملية الانتخابات تجرى في المرحلة الأولى في دوائر 14 محافظة بالنظام الفردي وهي الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، الوادي الجديد، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، البحر الأحمر، الإسكندرية، البحيرة، مطروح. وفي نظام القائمة تجرى الانتخابات في المرحلة الأولى بالنسبة للدائرة الثانية شمال ووسط وجنوب الصعيد ومقرها مديرية أمن الجيزة، تضم 11 محافظة (الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، الوادي الجديد، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، البحر الأحمر)، وخصص لها 100 مقعد، وكذلك في الدائرة الرابعة قطاع غرب الدلتا ومقرها مديرية أمن الإسكندرية، تضم 3 محافظات (الإسكندرية، البحيرة، مطروح)، وخصص لها 42 مقعدا وذلك خلال أيام 21 و22 و23 أكتوبر في الخارج، ويومي 24 و25 أكتوبر في الداخل، وفي حالة الإعادة لهذه المرحلة تجرى الانتخابات أيام 21 و22 و23 نوفمبر في الخارج، ويومي 23 و24 نوفمبر في الداخل.

وتجرى المرحلة الثانية من انتخابات مجلس النواب بالنظام الفردى في 13 محافظة وهي القاهرة، القليوبية، المنوفية، الدقهلية، الغربية، كفر الشيخ، الشرقية، دمياط، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء.

وفي نظام القائمة للمرحلة الثانية فتجرى الانتخابات في الدائرة الأولى ومقرها دائرة قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا، ومقرها مديرية أمن القاهرة، وتضم 6 محافظات (القاهرة، القليوبية، الدقهلية، المنوفية، الغربية، كفر الشيخ)، وخصص لها 100 مقعد، وكذا في الدائرة الثالثة دائرة قطاع شرق الدلتا ومقرها مديرية أمن الشرقية، وتضم 7 محافظات (الشرقية، دمياط، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء)، وخصص لها 42 مقعدا وذلك خلال أيام 4 و5 و6 نوفمبر للخارج، ويومي 7 و8 نوفمبر في الداخل، وفى حالة الإعادة لهذه المرحلة تجرى الانتخابات أيام 5 و6 و7 ديسمبر في الخارج، ويومي 7 و8 ديسمبر في الداخل.